

أكد أنه لم يبلغ بأي موقف حكومي حول حضور جلسة «الداو» من عدمه

الغانم: «الإسكانية» ستعقد مؤتمراً تحضره جهات ذات خبرة بالقضية للخروج بورقة عمل تقدم للحكومة متضمنة حلاً شاملاً قابلاً للتنفيذ



رئيس مجلس الأمة موزون الغانم

أكد رئيس مجلس الأمة موزون الغانم أنه لم يبلغ بأي موقف حكومي بشأن حضور الجلسة الخاصة المقرر عقدها غدا الثلاثاء لمناقشة قضية «الداو»، مشيراً إلى أن الموقف الحكومي حيال الحضور من عدمه قد يتضح غدا (اليوم) بعد اجتماع مجلس الوزراء، وهو ما صرح به وزير النفط د.علي العمير في جلسة المجلس الأخيرة. وأوضح أنه وجّه الدعوة لحضور الجلسة، فإذا حضرت الحكومة واكتمل النصاب ستعقد الجلسة، وإذا

المختصة لتقديم اللجنة تقريرها في شأن المادة الثانية. وأشار الغانم إلى مؤتمر المانحين الذي تستضيفه الكويت بمبادرة كريمة من صاحب السمو الأمير الاربعة المقبل، كما لفت إلى استضافة الكويت مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي من السبب إلى الاثني المقبلين، والذي وضع قضية القدس عنواناً له في إطار الدور القومي والشعبي للكويت في دعم قضية القدس وفلسطين.

تقدم إلى الحكومة متضمنة حلاً شاملاً قابلاً للتنفيذ يحال إلى الحكومة لإجراء التعديل الذي تراه. وأكد أن مجلس الأمة ماضٍ في مساعيه وجهوده الرامية إلى حل القضية الإسكانية ولن تتعطل هذه المساعي في ظل الإرادة الصلبة والحماس منقطع النظير لدى أعضاء المجلس. وحول الانتقادات الموجهة لقانون تعديل خصخصة الكويتية، أوضح الغانم أن بإمكان النواب تقديم تعديلاتهم إلى اللجنة المالية

بعقد اجتماع خاص لنظر المقترحات المتعلقة بالقضية الإسكانية، كما ستواصل اللجنة الإسكانية عقد اجتماعاتها الرامية إلى الخروج بتصوير بعد الاجتماع مع الحكومة للاستماع منها إلى أي تعديلات تشريعية للوصول إلى الحل الجذري والشامل للقضية الإسكانية، كما أبلغت اللجنة الإسكانية بتوجهه لعقد مؤتمر تستضيف فيه الجهات ذات الخبرة في المجال الإسكاني نهاية الشهر الجاري أو أوائل الشهر المقبل بهدف الخروج بورقة عمل

بجولة على اللجان البرلمانية وجه خلالها الشكر والتقدير لأعضائها والعاملين فيها على الجهد الذي يقومون به والذي أثمر أقرار العديد من التشريعات والقوانين والتي ستواصل بإذن الله في الجلسات المقبلة حتى تكتمل المسيرة وتدور العجلة. وحول ما انتهى إليه مجلس الأمة من حسم القضية الإسكانية التي كانت في صدارة أولويات المواطنين، قال الغانم إن اللجنة التشريعية أبلغتني

لم تحضر فسارفع الجلسة، وهو الإجراء اللائحي الذي سنتبّعه. ورداً على ما كان مكتب المجلس اتخذ قرارات بتحديد يوم السبت موعداً لعقد جلسات خاصة للاستجوابات، اجاب: ان هذا الموضوع لم يناقش ولدينا مقترحات معينة، لكن لم يقدم أي استجواب حتى الآن، إلا ان هناك قراراً بالاعتراض مناقشة الاستجوابات المقبلة مع جدول اعمال الجلسات العامة. وأشار الغانم الى انه قام

بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة

الشايح: «المالية» تجتمع الأربعاء المقبل لمناقشة بدائل زيادة القرض الإسكاني



فيصل الكندري وفيصل الشايح وصفاء الهاشم أثناء اجتماع اللجنة المالية

أعلن رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية البرلمانية النائب فيصل الشايح عن «تخصيص اجتماع الأربعاء المقبل لمناقشة بدائل القرض الإسكاني ورأي الحكومة حول هذه القضية، وسيحضر الاجتماع نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة د.عبدالمحسن المدعج». وقال الشايح للصحافيين: «إن هناك بدائل للقرض تشمل دعم المواد الانتشائية

أو زيادة القرض إلى أكثر من 70 ألف دينار وليس شرطاً 100 ألف». ناقشت امس قانون الـ «B.O.T» والتعديلات بشأنه وقطعنا شوطاً في المناقشة، ولكننا نحتاج إلى اجتماعين حتى ننهى القانون خصوصاً ان الحكومة قدمت تعديلات على القانون».

«الميزانيات» ناقشت الحساب الختامي لوزارة الصحة

قبل الارتباط. وأشار النائب عدنان عبدالصمد الى ضرورة الاهتمام بالنظام الآلي والمحاسبي للمكاتب الصحية التابعة لوزارة الصحة بالخارج.

كما أكدنا على ضرورة تحصيل الإيرادات التأمين الصحي والبالغة 19,6 مليون دينار ومتابعة القضايا المرفوعة من الوزارة بهذا الشأن مع تزويد الديوان بموقف هذه القضايا، وما تم بشأنها وموافات اللجنة بنسخة منها مع رأي الديوان.

صرح النائب عدنان سيد عبدالصمد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي بأن اللجنة ناقشت الحساب الختامي لميزانية وزارة الصحة عن السنة المالية 2012/2013 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه. ومن بين الملاحظات التي سجلها الديوان على الاتفاقيات مع المستشفيات العالمية، وكان من أبرز الملاحظات عدم أخذ الوزارة للتعديلات التي طلبتها إدارة الفتوى والتشريع على العقود التي تبرم مع هذه المستشفيات، وكذلك أكدنا في هذا الشأن على ضرورة تنفيذ بند التدريب الوارد في العقود المشار إليها حتى ننهض بكفاءة الاطباء الكويتيين.



عدنان سيد عبدالصمد

وفيما يتعلق بالمآخذ التي شابت تمديد العقد المبرم مع إحدى الشركات بشأن تسجيل المشتركين بالضممان الصحي وإصدار البطاقات والإسس التي استندت إليها الوزارة في السماح بزيادة رسم استخراج بطاقة الضمان الصحي من دينار الى ثلاثة دنانير مع ضرورة أخذ موافقة وزارة المالية على زيادة هذه الرسوم وبشكل عام جميع الملاحظات بشأن التأمين الصحي. كما أكد رئيس اللجنة على ضرورة استخدام الأجهزة المشتراة وعدم تركها بالمخازن لسنوات دون استعمالها مما يعرضها للتلف ويقلل من كفاءتها، وعلى ضرورة أخذ موافقة ديوان المحاسبة على احد عقود صيانة الأجهزة الطبية مع إحدى الشركات

الدويسان انسحب من اجتماع اللجنة احتجاجاً على قضية التعامل الاقتصادي مع إسرائيل «التشريعية» توافق على إنشاء الهيئة العامة لإدارة الأزمات والكوارث وهيئة المواصفات والمقاييس والجودة



مبارك الحريص و.عبدالكريم الكندري وفيصل الدويسان

ان الحكومة لن تحضر الجلسة ولكن إذا كانت الحكومة صادقة في تعاونها مع مجلس العام وحرصها على الصالح العام فبالتأكيد يفتقر ان تحضر لمثل هذه الجلسة التي ستناقش قضية مهمة جداً».

وأفاد بان اللجنة ناقشت اقتراح قانون بشأن تعديل المادة 39 من القانون رقم 32 لسنة 1967 في شأن الجيش وهو تعديل لن قدم استقالته بسبب عارض صحي بحيث يسمح له بالعودة الى العمل خلال 8 سنوات من تاريخ تقديم استقالته.

وأفاد بان اللجنة ناقشت اقتراحاً بقانون في شأن حماية المستهلك، مشيراً الى ان اللجنة أجلت قرارها بشأنه لحين الاستماع لرأي الهيئة العامة للتشخيص والرياضة من أجل التاكيد من الإعدادات المالية لمثل هذه المدينة الرياضية.

وأفاد بان اللجنة ناقشت اقتراحاً بقانون في شأن حماية المستهلك، مشيراً الى ان اللجنة أجلت قرارها بشأنه لحين الاستماع الى رأي الجهات المختصة وكذلك التاكيد من عدم وجود قوانين ذات صلة. وأوضح الكندري ان اللجنة أجلت مناقشة الاقتراحات بقانون في شأن الجمعيات التعاونية لحين وصول جميع الاقتراحات ومنها مشروع قانون من اتحاد الجمعيات التعاونية بهذا الشأن، مبيناً ان الاقتراح يتعلق بتعديل

دعا الحكومة إلى ضرورة حضورها الصانع: طلب جلسة خاصة عن «الداو» صحيح ولا يتعارض مع عمل لجنة التحقيق البرلمانية

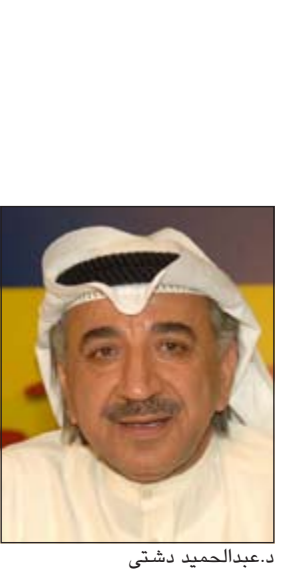


يعقوب الصانع

وأشار الى انه تقدم بطلب عقد الجلسة في 28/8/2013 اي قبل تكليف لجنة حماية الأموال العامة في 12/11/2013 التحقيق في «الداو»، مؤكداً ان اسقاط عضوية أحد مقدمي تبنى نائب آخر مكانه. وقال الصانع: من المظنور السياسي إنني استغرب ارتعاد فرأئص الحكومة من هذه الجلسة، نحن لا نتحدث عن استجواب بل مجرد عقد جلسة خاصة تتعلق من خلالها إلى الوقوف على تداعيات إلغاء صفقة الداو والغرامة التي دفعتها الكويت، مؤكداً ان الكويت تنتظر رد الحكومة حول هذا الموضوع.

جند النائب يعقوب الصانع دعوته إلى الحكومة بحسم أمرها وحضور الجلسة الخاصة التي سيعقدها مجلس الأمة غدا الثلاثاء، مؤكداً أنه لا تعارض بين عقد هذه الجلسة ووجود تحقيق تجريه لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية حول صفقة الداو. وكشفت الصانع عن أنه التقى الخبير الدستوري في المجلس د.عبدالفتاح حسن الذي أبلغه بصحة طلب عقد الجلسة وعدم تعارض مضمون الطلب مع تحقيق اللجنة البرلمانية، مشيراً الى انه توصل الى قناعة تجعل من حضور الحكومة للجلسة الخاصة أمراً حتمياً وواجباً.

أثنى على قرار المليفي عدم إحالة المعلمين إلى التقاعد دشتي يحث الحكومة على حضور جلسة «الداو»



د.عبدالكريم الحميد دشتي

الشعب الكويتي. من جانب آخر، أثنى دشتي على القرار الذي اتخذته وزير التربية أحمد المليفي برفض إحالة المعلمين إلى التقاعد القسري بعد اكتمالهم خدمة 30 عاماً، وقال: أرفع عقالي له على هذا القرار الشجاع الذي جاء استجابة لطلبنا ومطالب المعلمين. وبين ان هناك قياديين تجاوزوا سن الـ 65 عاماً ولم يحالوا إلى التقاعد لأنه إذا حثك عيني ما ضامك الدهر، مشدداً على ان الوقت حان لإحالةهم إلى التقاعد، وهذا ما نصت عليه التوصيات النيابية.

أكد النائب د.عبدالحاميد دشتي ان على الحكومة حضور الجلسة الخاصة لمناقشة غرامة «الداو» ومن دون سريّة، مبيناً ان النواب الاصلاحيين وغير الانبساطيين في المجلس سيواجهونها في هذه الحالة، وفي الوقت نفسه سيواجهونها في التصدي للمزايدين ومقتنصي الفرصة بغية الوصول إلى معالجات شافية. وحذر دشتي الحكومة من انها في حال عدم حضورها للجلسة فإن النواب سيوقعون الندوات والمؤتمرات وسيزورون الدواوين لكشف الحقائق في هذه القضية امام

آلية التصويت في الجمعيات التعاونية. وأفاد بان اللجنة ناقشت مقترحاً بقانون بشأن إنشاء وتنظيم مدينة صباح الأحمد الرياضية، مؤكداً ان اللجنة وافقت عليه مبدئياً، لكن أجلت قرارها النهائي بشأنه لحين الاستماع لرأي الهيئة العامة للتشخيص والرياضة من أجل التاكيد من الإعدادات المالية لمثل هذه المدينة الرياضية. وأعلن الكندري ان اللجنة اتفقت على عقد اجتماع خاص يوم الأحد المقبل «لمناقشة إحالات الاقتراحات بقوانين المتعلقة بالقضية الإسكانية لتدرس تمهيداً لإقرارها وتحويلها إلى اللجنة البرلمانية المختصة».

وأفاد بان اللجنة ناقشت مقترحاً بقانون بشأن تعديل المادة 39 من القانون رقم 32 لسنة 1967 في شأن الجيش وهو تعديل لن قدم استقالته بسبب عارض صحي بحيث يسمح له بالعودة الى العمل خلال 8 سنوات من تاريخ تقديم استقالته.

وأفاد بان اللجنة ناقشت مقترحاً بقانون في شأن حماية المستهلك، مشيراً الى ان اللجنة أجلت قرارها بشأنه لحين الاستماع لرأي الهيئة العامة للتشخيص والرياضة من أجل التاكيد من الإعدادات المالية لمثل هذه المدينة الرياضية. وأعلن الكندري ان اللجنة اتفقت على عقد اجتماع خاص يوم الأحد المقبل «لمناقشة إحالات الاقتراحات بقوانين المتعلقة بالقضية الإسكانية لتدرس تمهيداً لإقرارها وتحويلها إلى اللجنة البرلمانية المختصة».

وأفاد بان اللجنة ناقشت مقترحاً بقانون في شأن حماية المستهلك، مشيراً الى ان اللجنة أجلت قرارها بشأنه لحين الاستماع لرأي الجهات المختصة وكذلك التاكيد من عدم وجود قوانين ذات صلة. وأوضح الكندري ان اللجنة أجلت مناقشة الاقتراحات بقانون في شأن الجمعيات التعاونية لحين وصول جميع الاقتراحات ومنها مشروع قانون من اتحاد الجمعيات التعاونية بهذا الشأن، مبيناً ان الاقتراح يتعلق بتعديل



ماجد موسى وجمال العمر وسيف العازمي خلال اجتماع اللجنة

«الأموال العامة» تمهل «الأشغال» وهيئة الشباب أسبوعين لتزويدها بتقريرين حول ستاد جابر

أمهلت لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية وزارة الأشغال العامة، وهيئة الشباب والرياضة أسبوعين لتقديم تقريرين مفصلين عن ملاحظات ديوان المحاسبة بشأن ما أثير من لغط حول ستاد جابر. وقال مقرر اللجنة النائب سيف العازمي للصحافيين: اجتمعت اللجنة امس مع ممثلي وزارة الأشغال وهيئة الشباب للتحقيق حول أسباب عدم افتتاح ستاد جابر الى الان، واستعرضنا تقارير ديوان المحاسبة بشأنه وفضلنا منح الأشغال وهيئة اسبوعين لتقديم تقريرين مفصلين، مشدداً على إحالة أي شخص مخطئ وأي شخص تتم ادانته إلى النيابة العامة.